جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

التقرير الاستراتيجي السنوي التاسع 9

التقرير الاستراتيجي للمنطقة العربية 2023

الجزء الثالث

شمال إفريقيا والقرن الإفريقي

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

التقرير الاستراتيجي السنوي التاسع 9

التقرير الاستراتيجي للمنطقة العربية

2023

الجزء الثالث

شمال إفريقيا والقرن الإفريقي

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association
http://www.stgcenter.org/ STG.CENTER CenterSTG

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي

التقرير الاستراتيجي السنوي (9)

تقرير عام 2023

الاصدار التاسع 2024

الطبعة الأولى

إشراف عام

أ. محمد سالم الراشد

الإشراف التنفيذي

د. أشرف الشوبري

تحرير

أ. فايز الجولاني

فريق العمل والمتابعة

بلال مصطفى دياب

الإخراج الفني

مصطفى الغول

Stgcenter.org

info@stgcenter.org

@STG.CENTER

@stg.center

@stg.center

@Stg_center

+905535152346

+902125156875

+902126213555

حقوق الطباعة والنشر والتوزيع محفوظة لجمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
الأبحاث والتقارير لا تعبر بالضرورة عن رأي مجموعة التفكير الاستراتيجي

بسم الله الرحمن الرحيم

من نحن؟

مؤسسة نفع عام مستقلة وغير ربحية مسجلة بتركيا، رائدة وشريك دولي في التفكير التنموي الاستراتيجي، تعمل على تطوير مستوى التعليم والتدريب و الوعي التنموي والتفكير الاستراتيجي في المنطقة العربية و الإسلامية بما يسهم في تنمية وتطوير المجتمعات العربية والاسلامية فضلا عن الإسهام في صناعة مستقبل أفضل، وتتعاون في سبيل ذلك مع جامعات ومعاهد ومراكز تعليمية وتدريبية وبحثية بجانب عدد من الاساتذة الجامعيين المفكرين والخبراء والباحثين، وتقوم بالتنسيق بينهم وتوجيه الإنتاج المعرفي بهذا الشأن ، وتنشأ المؤسسات والأوقاف والمعاهد والمدارس وبرامج تأهيل الشباب وتطرح المبادرات في مجال الدراسات العليا التنموية وعلوم المستقبل.

الرؤية:

مجموعة رائدة في التفكير الاستراتيجي في المنطقة العربية والإسلامية، وشريك دولي في التفكير الاستراتيجي.

الرسالة:

تطوير مستوى الوعي والتفكير الاستراتيجي بما يسهم في التعامل مع الأزمات والأوضاع الراهنة وكذالك الإسهام في تنمية جيل من الشباب وصناعة مستقبل أفضل، وذلك من خلال بناء القدرات وتوفير وتنسيق وتوجيه الإنتاج المعرفي ودراسات تقدير الموقف والاستشارات لمختلف الجهات الرسمية والمؤسسات والأفراد في نطاق المنطقة العربية والإقليمية

الأهداف:

- تنسيق وتشبيك ونقل الخبرات بين مراكز البحوث والتفكير
- إعداد ونشر تحليل وتقرير استراتيجي دوري لحالة المنطقة
- الإسهام في دعم القرار والتخطيط بالمنطقة
- إعداد مشروع فكري حضاري جامع لصناعة المستقبل العربي
- نشر الإنتاج الفكري والمعرفي.
- تنمية العلاقات الخارجية مع الجهات ذات الصلة.
- توفير قيادات استراتيجية
- توفير مختصين محترفين في مجال الإدارة الاستراتيجية.
- تطوير وتأهيل الشباب والطلاب.
- دعم التفكير الاستراتيجي واقتراح السياسات والمبادرات وتقدير الموقف.
- تعزيز التنسيق والتعاون وتبادل الخبرات بين مراكز الدراسات والأعضاء في المجموعة.
- بناء شراكات إقليمية ودولية مع مراكز الدراسات وخبراء وباحثين.
- دعم وإسناد مشاريع المراكز الأعضاء
- تنمية التفكير الاستراتيجي لجيل الشباب المفكرين.

التقرير الاستراتيجي 2023..

شمال إفريقيا
والقرن الإفريقي

مقدمة

الحمد لله رب العالمين «علم الإنسان ما لم يعلم».

مع نهاية عام 2023م واستقبال عام جديد بعده، ما زال العالم ونظامه الدولي والإقليمي يعيش حالة الاضطراب والصراع، وكأنما نذر الصدام الكوني تزداد، حيث شكّل طوفان الأقصى الذي فاض في السابع من أكتوبر من عام 2023م وكان نقطة تحول في الاستقطاب والصراع الاستراتيجي في المنطقة، إذ تحولت القضية الفلسطينية كقضية مركزية للعالم ومستقبل، وليس فقط كقضية مركزية للعالم الإسلامي.

لقد أحدث طوفان الأقصى متغيرات ومستجدات على المستوى السياسي والاستراتيجي والقانوني والإنساني.

إذ أن بنيان النظام العالمي الذي بني على مجموعة من الأنظمة والقوانين الدولية بات على وشك الانهيار، بل فعلياً سقطت كل مقومات هذا النظام القانونية والأخلاقية في وقوف الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين في الحرب اللاأخلاقية التي يمارسها الكيان الصهيوني المحتل لفلسطين مدعوماً من آلة الحرب الأمريكية وحلف الناتو، كما أثبت عجز المنظمات الدولية بل قوى دولية مثل روسيا والصين عن قدرتها في تغيير واقع الاعتداء والظلم على شعب غزة المحاصرة وسقطت كل أقنعة العالم الغربي المتحضر وفشلت كل الأنظمة العربية والإسلامية عن تغيير أو تفكيك الحصار المضروب على ما يقارب أكثر من مليوني إنسان محاصر في غزة، إن أهم متغير تم رصده خلال هذا العام هو المتغير الأخلاقي الحضاري للقيم العالمية وللنظام العالمي الذي نشأ بعد الحرب العالمية الثانية وقادته الولايات المتحدة وحلفاؤها الغربيون، وبالرغم من ذلك فإن مؤشرات إيجابية رصدت في المنطقة العربية، حيث استمرت المصالحات الإقليمية وأهمها الاتفاق السعودي الإيراني ومحاولات تخفيض حدة الصراع الداخلي في ليبيا واليمن وسوريا، وكذلك التوترات بين الجزائر والمغرب، مع تطور العلاقات التركية الخليجية والمصرية، أضف إلى أن حدة الاستقطاب الطائفي في المنطقة قد خفت نسبياً، إلا أن اشتعال الحرب في السودان بين الجيش وقوات الدعم السريع المدعومة من أطراف خارجية زاد من التوترات في منطقة القرن الأفريقي، بالإضافة إلى احتمالات توسع الحرب في البحر الأحمر والشرق الأوسط، باستمرار العدوان الإسرائيلي على غزة.

وقد أدى ذلك إلى ارتباك في استمرار عملية التطبيع مع الكيان الصهيوني وزاد من خطر انزلاق الولايات المتحدة قبل عام من الانتخابات في حرب في الشرق الأوسط بدعمها الكيان الصهيوني، ومن

جهة أخرى شهد عام 2023م تزايد التنافس بين السعودية والإمارات على قيادة المنظومة العربية، إلا أن قطر تفرّدت بدبلوماسيتها النامية كوسيط في مجموعة من الملفات أهمها قيادة التفاوض بين حماس والكيان الصهيوني بشأن إطلاق سراح الأسرى الصهاينة في حرب غزة، مما أوجد لها مكانة دولية مهمة، في حين شكّلت المقاومة الفلسطينية بقيادة حماس دوراً حيوياً في إعادة القضية الفلسطينية كقضية رئيسية من جديد، بل شكّلت أملاً للشعوب العربية وإعادة الدور والمكانة في مواجهة العدو الصهيوني، وبث الحيوية من جديد فيه، إلا أن تحديات التهجير في الضفة وغزة ما زال مهدداً كبيراً يلقي بظلاله على الحالة الفلسطينية والعربية، مع تزايد التحديات الأمنية، في ضوء تفكك وفشل المنظومات العربية في عمل استراتيجي موحد.

ويسرنا في جمعية التفكير الاستراتيجي أن نضع بين يدي الجمهور العربي والنخب والباحثين والمتخصصين تقريرنا الاستراتيجي التاسع والذي أنتجه مجموعة من الخبراء والباحثين أصدقاء الجمعية ومراكزها في المجموعة، وهو جهد تشاركي لتطوير أفق التفكير والوعي الاستراتيجي لقطاعات الشباب وجمهور المتخصصين والباحثين في الجامعات والمراكز البحثية في المنطقة العربية، إضافة إلى مجموعة كبيرة من الأنشطة والمشاريع والمبادرات والمخيمات والدورات التي قامت بها الجمعية لإيجاد بيئة وعي استراتيجي وازنة، في تهيئة جيل من الشباب العربي والإسلامي ليقوم بدور في تنمية البلدان والأوطان بوعي واتزان أمام فوضى المستجدات والمتغيرات الاستراتيجية العالمية والإقليمية والمحلية التي تضرب المنطقة بعواصفها.

وأخيراً أتقدم بجزيل الشكر لجميع الإخوة الباحثين الذين قاموا بإنتاج هذا التقرير وللإخوة الذين تابعوا خطة تنفيذ هذا التقرير في الجمعية، والذي يتمثّل في 5 إصدارات رئيسية (تقرير الحالة العربية (3 أجزاء) – تقرير الحالة الإقليمية والدولية – تقرير الحالة العامة).

متمنياً لجميع الباحثين والمتابعين والقراء والمؤسسات الأهلية والحكومية أن تستفيد من هذا التقرير السنوي، وأن يخيّم السلام والأمان في ربوع الأوطان والأبدان بحفظ الرحمن الكريم المنان.

محمد سالم الراشد

رئيس مجموعة التفكير الاستراتيجي

مصر..
تحديات داخلية وإقليمية في 2023

د. محمد سليمان الزواوي

مجموعة التفكير الاستراتيجي
اسطنبول – تركيا 2024

مقدمة:

تدخل مصـر عـام 2024 وهي مثقلـة بالأزمات الاقتصـادية والسياسـية وتداعياتها الاجتماعية، في ظل بيئة إقليمية مشتعلة، وتطورات عالمية تمثل تهديدًا إضافيًا للتحديات التـي تواجهها الدولة المصـرية فـي العام 2024. فإلى جانب تراجع مصـر في عدد من المؤشـرات العالميـة، فإن أزمـة الديون تعد هـي الأكثر خطورة، والتي تهـدد بمزيد من التراجع لقيمة عملتها المحلية، وهو ما سيساهم في ارتفاع التضخم وزيادة معاناة الأفراد والشـركات والمؤسسـات، كما سـيؤدي إلى تدهور الوضع الاقتصـادي لملايين العائلات التي كانت تنتمي إلى الطبقتين المتوسـطة، والفقيرة التي ازدادت أعدادها بالملايين في العقد الماضي. وقد تطورت حالة من أزمة الثقة بين المواطن المصري والسلطة الحالية، والتي اسـتنزفت وعودها ولم تعد قادرة على الدعاية لبقائها في السـلطة أكثر من ذلك، فلـم تعد الوعود تلقى آذانًا صـاغية مـن مختلف طبقات الشـعب، وظهرت علامات على تدني شـعبيتها ووجود حالة من السـخط العام، وكذلك في ظل ما هو متوقع من انخفاض الجنيه أمام الدولار وفي ظل الاسـتحقاقات من الديون وفوائدها، والتي يبدو أنها ستزيد من الضغوط على استقرار الوضع الداخلي.

كما تؤدي الأحداث الإقليمية وعلى رأسـها العدوان على غزة إلى زيادة الضـغوط على الدولة المصـرية سـواء الضـغوط الشـعبية من أجل إدخال المزيد من المسـاعدات إلى القطـاع المحاصـر، أو ضـغوط دولية من أجل إجبار مصـر على قبول أعـداد كبيرة من النازحين، في ظل إرادة إسرائيلية بدعم أمريكي بتفريغ القطاع من سكانه وتصدير أزماته إلى الدولة المصـرية. وتظل أزمة سـد النهضـة هي الأزمة المؤجلة والتي من المتوقع أن تنفجـر انفجارًا غير مسـبوق مـع وجود أول حالة مـن الجفاف أو الجفـاف الممتد على الهضـبة الإثيوبيـة، وفـي تلك الحالة فإن الصـراع يبدو حتميًا في حالة قيـام أديس أبابا بحجب المياه وعدم تصـريفها بالمعدلات المطلوبة وبالحصـص المتفق عليها تاريخيًا مع مصر. كما أن الأزمة السودانية، والتي لم تحظ بتغطية كبيرة في وسائل الإعلام، تعد هي الأخرى أزمة غير مسـبوقة في تاريخ البلاد، كما سيكون لها تداعيات كارثية على الداخل المصـري وعلى نفوذها الإقليمي، لاسـيما مع تطور الأوضـاع في السودان إلى مزيد من

التدهور وتدخل المزيد من المليشيات الإقليمية في الصراع طمعًا في ثروات السودان وفي موقعه الجغرافي.

كما تراجعت مكانة مصر في عدد من الملفات، فلم تعد مصر صانعة للسياسات الإقليمية ولا متخذة للقرار حيث انتقل مركز صنع القرار على المستوى الإقليمي إلى منطقة الخليج، كما أن المتغيرات الاقتصادية مثل تنفيذ مشروع «ممر بايدن» من المتوقع أن يلقي بظلاله على العلاقات المصرية الخليجية، بما سيكون له من أثر سلبي على قناة السويس التي تعتبر أحد أهم شرايين الاقتصاد المصري التي تضخ مليارات الدولارات له سنويًا، وفي تلك الحالة فإن المنطقة مفتوحة للكثير من الاحتمالات، وسيكون ذلك بناء على مدى قدرة إيران وحلفائها على إطالة أمد الحرب في غزة، بما يمكن أن يؤدي إلى تعطيل مشروع «ممر بايدن»، والذي يهدف بالأساس إلى احتواء كل من الصين وإيران، وقد ترى مصر أن التعاون مع بعض القوى الإقليمية المعادية لمشروع «ممر بايدن» قد يبدو منطقيًا للحفاظ على قناة السويس وإيراداتها الحيوية للاقتصاد المصري.

التحديات الداخلية

الأزمة الاقتصادية

تمر مصر بأزمة اقتصادية عميقة تهدد بتفاقم حالة الإحباط العام وربما تسفر عن تأجيج اضطرابات اجتماعية واسعة النطاق؛ فقد انتقلت مصر من حالة الاعتماد على الأموال الساخنة والاقتراض الداخلي والخارجي إلى بيع الأصـول وتدخلات خارجية في السياسات العامة والسياسات النقدية والمالية، كما سـتؤدي حاجتها المزمنة إلى الاسـتدانة، لاسـيما من صـندوق النقد، إلى إجبار السلطة على التحرير الكامل لسـعر صرف الجنيه في نهاية المطاف، بالرغم من تعهدات سابقة للرئيس المصري، بما يمكن أن يصل بسعره أمام الدولار الواحد إلى أكثر من 70 جنيهًا، وما سيترتب عليه من تداعيات وخيمة.

كما سـتجبر مصـر على إجراء إصـلاحات هيكلية في اقتصـادها، وإبطاء أو إيقاف مشاريع البنية التحتيـة التـي تديرها الحكومة وتقليص ممتلكات الشـركات المملوكة للجيش. ورغم أن كلتا الخطوتين مهمتان للصـحة الاقتصـادية للبلاد على المدى الطويل، إلا أنهما ستتسـببان في ضـرر كبير للقاعدة الداعمـة لحكـم السـلطة الحالية، إلى درجـة قد تجلب معها حالة من عدم الاسـتقرار السياسـي في البلاد[1].

فقد أدت سـنوات من الحكم المنفرد للسـلطة الحالية وعدم وجود معارضـة حقيقية أو دور حقيقي لمؤسسـات وأجهزة الدولة إلى انفراد تام للرئاسـة في عملية صنع وتنفيذ القرارات الاقتصادية، والتي شـهدت توسـعًا غير مسـبوق في البنية التحتية الفارهة وبناء المدن الجديدة والمشاريع العملاقة ذات العوائد المنخفضة طويلة الأمد، بعدم دراسة عميقة لجدواها الاقتصادية أو الحاجة الماسة إليها، في حين تُركت القضـايا الاقتصـادية ذات الأولوية والتي تمس معيشة المواطن اليومية تتفاقم بدون تدخل يذكـر مـن الدولة، بل عملت السـلطة على رفع الدعم عن مختلف السـلع والخدمات والطاقة، وأخلفت الحكومة وعودها المتعلقة بعدم ارتفاع الأسعار أو ثبات سعر الصرف، كما أدى التوسع في الاستدانة إلى ضـغوط هائلة على الموازنة العامة للدولة، حيث باتت كل الميزانية مرهونة لأقسـاط الديون وفوائدها وخدمتها، وباتت عملية الاسـتدانة المتكررة أمرًا حتميًا لا مفر منه، حتى أصـبحت جزءًا من السياسـة

(1)International Crisis Group. **Egypt in the Balance?** 31 May 2023. on: https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/north-africa/egypt/eygpt-in-the-balance.

الاقتصادية للدولة ومرضًا مزمنًا لاقتصادها[1].

فقد أعلن وزير المالية المصري محمد معيط في نهاية يوليو الماضي أنه يُتوقَّع أن يبلغ معدل الدَين إلى الناتج المحلي الإجمالي 97 في المئة بزيادة هائلة تصل إلى 16.8 في المئة مقارنةً بما كان عليه في يونيو 2022، وسوف تبلغ الاحتياجات المصرية من التمويل الخارجي في السنة المالية 2024/2023 وما بعدها إلى ما لا يقل عن 41.5 مليار دولار أميركي، من دون احتساب 14 مليار دولار أميركي هي قيمة الديون المستحقة للحلفاء الخليجيين، إلى جانب وجود 59 هيئة اقتصادية مملوكة للدولة تحقق خسائر سنوية تقدر بـ 170 مليار جنيه، في حين تحصل على قروض مدعومة من الدولة بقيمة 251 مليار جنيه سنويًا، كما هناك الشركات المملوكة للجيش والمعفية من الضرائب، بما يتيح لهذه المؤسسات الداعمة للسلطة التمتع بميزات إضافية ولا تخضع للرقابة المالية، وتظل بعيدة عن إشراف أجهزة الدولة الرقابية[2].

وأدى النقص الحاد في الدولار إلى كبح الواردات وتسبب في تراكم البضائع بالموانئ وسط قيود على خطابات الاعتماد مع تداعيات على الصناعة المحلية، وارتفعت أسعار عدد من المواد الغذائية الأساسية بوتيرة أسرع بكثير من معدل التضخم في المدن المصرية الذي تسارع إلى معدل قياسي بلغ 38 في المئة في سبتمبر الماضي، حيث تحتاج مصر إلى الدولار لسداد ديونها الخارجية العامة متوسطة وطويلة الأجل، وعليها أن تسدد ما لا يقل عن 42.26 مليار دولار من الديون الخارجية عام 2024[3]. كما أدى النموذج الاقتصادي الذي اتبعته الحكومة منذ 2013 بتكليف الجيش بتنفيذ المشروعات العملاقة عن طريق الاستدانة وتعهيد تلك المشروعات إلى شركات بالوكالة إلى تفاقم البطالة وإفلاس شركات القطاع الخاص وتفاقم الفقر واختلال التوازن المجتمعي. ونظراً لانخفاض أسعار صرف الجنيه وارتفاع تكاليف خدمة الديون، ومع انسحاب المستثمرين والعجز الهيكلي في الحساب الجاري، رفع البنك المركزي أسعار الفائدة لاحتواء التضخم الناتج والحد من تدفقات رأس المال إلى الخارج، وتتوقع موازنة 2023–2024 أن تستوعب عمليات السداد 56 % من إجمالي الإنفاق الحكومي[4].

---

(1) ماجد مندور، مؤسسة كارنيجي، **انهيار الموازنة: معالجة أزمة الديون في مصر**، 21 سبتمبر 2023، على:
https://carnegieendowment.org/sada/90582.

(2) المصدر السابق.

(3) إندبندنت عربية، كيف تواجه مصر التحديات الاقتصادية في 2024؟، 27 ديسمبر 2023، على الرابط التالي:
https://shorturl.at/cyzT6

(4) مجموعة الأزمات الدولية، مصدر سابق.

كما أدت أزمة الثقة في أداء الاقتصاد المصري والخوف من تكرار أزمة لبنان في مصر إلى إحجام المصريين في الخارج، والتي كانت تمثل تحويلاتهم أهم مصدر للعملة الصعبة في مصر، عن تحويل أموالهم إلى البنوك المصرية، وباتت تأخذ طريقها إلى السوق السوداء، والتي تحاربها الدولة بكل ما تملك من وسائل أمنية وقانونية؛ فقد تراجعت تحويلات المصريين العاملين في الخارج بمعدل 26.1 في المائة ليقتصر على نحو 17.5 مليار دولار، خلال الأشهر التسعة الأولى من العام المالي 2023، مقابل 23.6 مليار دولار، خلال الفترة نفسها من العام المالي 2022[1]. كما أن قناة السويس تواجه مخاطر صعبة هي الأخرى بعد حرب غزة وتضامن الحوثيين مع القضية الفلسطينية بمهاجمة السفن الإسرائيلية في باب المندب، بما أدى إلى تراجع حركة التجارة وزيادة مصاريف التأمين، ولجوء السفن إلى الالتفاف حول إفريقيا لتجنب المخاطر الأمنية والمالية المرتفعة، ومع استمرار الحرب على غزة بدون أفق لنهايتها، فمن المتوقع أن يؤدي ذلك إلى أضرار جسيمة على مدخولات قناة السويس، والتي تواجه بدورها تحديًا آخر متمثلاً في مشروع «ممر بايدن» والذي يهدف إلى احتواء الصين وإيران بعمل ممر بديل لمشروع «الحزام والطريق الصيني»، وكلا المشروعين في النهاية يهددان قناة السويس.

وقد أدى الإنفاق الحكومي غير الرشيد والذي لا يمتلك بوصلة للأولويات أو الإنفاق في المشروعات الأكثر احتياجًا إلى أن أصبحت مصر فعليًا دولة فقيرة تعتمد على الدعم الأجنبي والقروض، وفي مقابل تلك الصورة القاتمة، لا تزال السلطة الحالية تدير مشروعاتها كما لو كانت دولة عظمى في مشروعات تهدف إلى تلميع صورة البلاد أكثر من استهدافها لتحقيق نمو اقتصادي، بالرغم من أن الكثير من تلك المشروعات توقفت في المنتصف الآن، وهو تحد آخر تواجهه البلاد واقتصادها؛ حيث باتت تلك المشروعات بمثابة البالوعة التي تجتذب المليارات من أموال الاقتراض بدون أن تنتهي لتحقيق هدف تلميع صورة ا لبلاد، ولا هي بدأت في التشغيل ومن ثم تحقيق أية أرباح تذكر. فقد وصفت البوصلة الاقتصادية للبلاد بأنها مدفوعة بالأبهة والبهرجة والدعاية والإنفاق على الكماليات وليس الضروريات الأساسية لعدد متزايد من السكان[2].

ويعتمد السيسي، حسب مراقبين، على عامل «الإبهار» المتمثل في المشاريع الضخمة وشراء الأسلحة لتعزيز شرعيته. ولدفع ثمن هذا الإسراف، مارست الحكومة الضغوط على المواطنين من

(1) الشرق الأوسط، تراجع عجز حساب المعاملات الجارية المصري 61 ٪ في 9 أشهر، 25 يوليو 2023، على:
.https://shorturl.at/nrU13
(2)Robert Springborg. Project on Middle East Democracy. Snapshot – Follow the Money to the Truth about Al-Sisi's Egypt. January 2022 ،7، on: https://shorturl.at/fmFTX.

خلال خفض الدعم على الطاقة والسلع الأساسية، وفرضت المزيد من الضرائب ورسوم الخدمات «العامة». ويعاني المصريون من ركود الأجور، وارتفاع الأسعار، وارتفاع معدلات البطالة، حيث يعيش نحو 30 مليون مواطن على دخل يقل عن 3.20 دولار في اليوم. ومن أجل تعظيم الإيرادات، يضغط النظام أيضًا على القطاع الخاص، بما في ذلك من خلال استيلاء الجيش على العديد من الشركات الخاصة المربحة. ويتعين على مصر في عهد السيسي أن تعتمد بشكل متزايد على الائتمان الأجنبي من أجل البقاء الاقتصادي[1].

كما تخطى التضخم حاجز الـ40 % وفق الرواية الرسمية، كما بلغت الزيادة في بعض الأحيان ما بين 200 – 400 %، بما يشمل السكر والأرز واللحوم والألبان والزيوت، وهي سلع استهلاكية لا يستغني عنها المواطن المصري، فضلاً عن أسعار الكهرباء والغاز والمياه والمواصلات التي قفزت هي الأخرى بنسب مهولة. ومن المتوقع ارتفاع الدين الخارجي المصري خلال الفترة من 2022 – 2027 بنحو 217.7 مليار دولار أمريكي، ليصل حجم الدين إجماليًا بنهاية عام 2027 إلى 506.58 مليار دولار أمريكي، كما أن القاهرة مطالبة بالتزامات خارجية لسداد أقساط وفوائد تلك الديون حتى نهاية 2026، هذا إن لم تلجأ للاستدانة مرة أخرى، وذلك على النحو التالي: 11.327 مليار دولار حان موعد سدادها بنهاية 2023، و10.9 مليار دولار في النصف الأول من 2024، و13.3 مليار في النصف الثاني من نفس العام، أما في العام 2025 فمطالبة بسداد نحو 9.3 مليار دولار في النصف الأول و5.8 مليار دولار في النصف الثاني، مقارنة بـ6.6 مليار دولار واجبة السداد في النصف الأول من 2026 بخلاف 10.2 مليار دولار في النصف الثاني منه، حسب بيانات البنك المركزي المصري. وتحتل الدول الخليجية صدارة الجهات الدائنة لمصر حيث تمتلك نحو 25.1 % من إجمالي الديون الخارجية على الدولة، يليها صندوق النقد بنحو 15 % (أي أن دول الخليج والصندوق يمتلكان 40 % من إجمالي ديون مصر الخارجية) بجانب 11.8 مليار دولار مستحقة للبنك الدولي للإنشاء والتعمير، و4.7 مليار دولار لبنك الاستثمار الأوروبي، و3.1 مليار لبنك التصدير والاستيراد الإفريقي، و2.7 مليار دولار لبنك التنمية الإفريقي[2].

---

(1) Ibid.

(2) نون بوست، **الاقتصاد المصري.. سياسات خاطئة وعناد سلطوي**، 9 يناير 2024، على:
https://www.noonpost.com/170795/

ويظل الملف الاقتصـادي هو الأكثر إيلامًا للسـلطة الحالية، بمسـتحقات أقساط الديون وفوائدها والذي سيؤثر على كافة الملفات الأخرى في عام 2024 وما يليه، بتآكل قدرة الدولة المصرية على إدارة علاقات إقليمية ذات طبيعة ندية لا سيما مع الدول الخليجية الدائنة، والتي باتت تتدخل في السياسات المالية والنقدية، إضافة إلى صندوق النقد الذي يملي هو الآخر شروطه من أجل استلام مصر المزيد من دفعات الاستدانة، ومن المتوقع أن يتم تحرير صرف العملة بصورة كاملة في أوائل عام 2024، وما يمكن أن يتلوه من تداعيات اقتصادية واجتماعية غير مسبوقة على الداخل المصري.

أزمة ثقة متزايدة

لقد خاضـت السـلطة الحالية في مصـر عـدة اختبارات للثقة على المسـتوى الشـعبي، بدأت من الوعد بإنشـاء «قناة السويس الجديدة» والهالة الإعلامية الضخمة حولها واستنزاف قدرات المصريين بالاسـتدانة منهم بعوائد أثبتت أنها واهية بعد ارتفاع التضـخم، والتي ثبت أنها مجرد تفريعة بغير ذات جـدوى اقتصـادية مماثلة للدعاية حولها، ثـم بعد ذلك التنازل عن أراض مصـرية وهي جزيرتي تيران وصـنافير والتـي اسـتماتت السـلطة في الدفاع عـن حق الطرف الآخـر وليس حق الدولـة، وتلا ذلك بيع للأصـول السـيادية والمشـروعات الكبرى، إلى جانب تدني الأداء على مستوى السياسة الخارجية وخفوض صوت مصر إقليميًا، بالإضافة إلى الأداء المتواضع في ملف التفاوض حول سد النهضة وعدم اعتبار إثيوبيا لحجم ومكانة مصـر، وكذلك الفشـل في تحقيق الوعود الاقتصـادية المختلفة. فبالرغم من فوز السيسـي برئاسـة جديدة في ظل انتخابات اتسـمت بالشـكلية وعدم التنافسية، إلا أن الشعب المصـري بات فاقدًا للثقة في وعود وقرارات السـلطة الحالية في مصـر، بشـأن الانتعاش الاقتصادي وعدم ارتفاع الأسـعار أو سـعر صرف الدولار أمام الجنيه، وكذلك وجود «مصر أخرى» في عام 2020. فما حدث هو تآكل التأييد الشـعبي للسياسـات الحالية، وهذا بات مشاهدًا في التعليقات على الأخبار والتصـريحات الرسـمية في الصحف والمجلات ومواقع التواصـل الاجتماعي حتى المنصات الموالية للدولة والتابعة لها، حيث إن تعليقات القراء تعد هي الوسيلة الوحيدة للحصول على بيانات الرأي العام في ظل السلطوية والإغلاق التام للمجال العام ولحرية التعبير والتوسع في الاعتقالات للمعارضين، بل تعالت أصوات المنتقدين للأداء الحكومي من داخل معسكر السلطة ذاتها.

كما جاءت الانتخابات في حقبة السيسي بصورة هزلية، وبإخراج أكثر فقرًا من ترتيبات نظام مبارك، حيث عزف الناخبون والمنافسون عن المشاركة على حد سواء، في الانتخابات الرئاسية المتعاقبة منذ 2014، وكذلك في انتخابات العام الحالي 2024، بعدما تم التضييق على أبرز منافسيه، وهو المرشح

الســابق أحمد الطنطاوي والذي تم منعه من الحصــول على التوكيلات المطلوبة لخوض المنافسة، كما تم اعتقال أعداد كبيرة من المقربين منه ومن حملته الانتخابية، كما يواجه اتهامات قد تفضــي به إلى الســجن هو الآخر، وانضــمامه إلى عدد كبير من المعارضــين ورؤســاء الأحزاب والناشــطين من كافة التوجهات السياسية. وبالرغم من وعود السلطة بإجراء حوار مجتمعي سميت بـ «الحوار الوطني»، إلا أن مخرجات تلك الحوار لم تسفر عن شيء يذكر، ولم تخفف السلطة قبضتها تجاه المعارضين، كما اتضح أن تلك الحوارات كانت تهدف إلى إحداث إجراء شــكلي لاســتكمال متطلبات بعض القروض الأوروبية، والتي شرطتها بانفتاح سياسي.

وكل تلــك الوعود الزائفة ومزاعم الصــبر الذي ســيتلوه انفراجه ومشــاهدة مصــر أخــرى أدت إلى تآكل مصــداقية الســلطة الحالية، التي ترتبط ارتباطًا عضــويًا بالجيش الذي ينفذ معظم المشروعات العملاقة، مما أدى إلى تحول في نظرة الشــعب للجيش من مؤسســة قتالية تحافظ على الأمن القومي للدولة إلى مؤسســة انخرطت بصــورة متزايدة في منافســة الأفراد والمؤسســات في الاقتصاد وإدارة مشــروعات الغذاء مثل الأســماك والجمبري وكذلك عمليات البناء والمقــاولات وإدارة محطات الوقود وغيرها. وهذا الارتباط بين السلطة الحالية وإخفاقاتها من جهة بمصالح الجيش وما تلاه من إخفاقات وديون وتردي اقتصــادي من جهة أخرى من المفترض أن يؤدي إلى تراجع الجيش عن انخراطه في كل من السياســة والاقتصــاد على حد ســواء في المرحلة القادمة؛ حيث تجري حاليًا مفاوضــات من أجل تطبيق شــروط صــندوق النقد بخروج الجيش من المنافسة الاقتصادية، ومن ثم تعمل السلطة على بيع أسهم تلك الشركات المملوكة للجيش.

وفي عام 2011 كان موقف الجيش حاسمًا في التدخل لصالح ثورة الشعب والإطاحة بنظام حسني مبــارك، كمــا كان موقف الجيش كذلك حاســمًا في القيام بانقــلاب 2013، في حين إن موقف الجيش يجب كذلك أن يكون حاســمًا في حالة تردي الأوضــاع الاقتصادية والاجتماعية بصورة لا يمكن إدارتها كما كان في الســابق، وفي حالة خروج الناس في تظاهرات ضــد الأوضــاع المعيشية هذه المرة، وليس من أجل الحريات والتحول الديموقراطي والحكم الرشــيد، وفي تلك الحال فإن اســتجابة الجيش ربما تكون حتمية من أجل الحفاظ على الأمن القومي للبلاد ومنعها من السقوط في حالة من الفوضى وعدم الاســتقرار طويلة الأمد. كما تفيد المؤشــرات الحالية إلى عدم رضا الدول الخليجية الضامنة للسلطة الحالية والمســاندة لها عن الأداء الحالي بصــفتهم أصحاب مصــالح وديون تخطت المائة مليار دولار، كما كان هناك تباين في وجهات النظر في عدد من القضــايا الإقليمية، وعلى رأســها الصــراع في ليبيا

والسـودان وقضـية سد النهضـة، ومن ثم فإن حدوث اضطرابات اجتماعية واسـعة ربما تمهد الطريق أمام التغيير في طريقة إدارة الدولة وتنحي الجيش عن الحكم المباشـر، وربما اتباع النهج الباكسـتاني في إدارة البلاد.

التحديات الإقليمية

الأزمة في السودان

تعـد الأزمـة السـودانية واحدة من أهم الأزمـات التي تحيط بالدولة المصـرية حاليًـا من الناحية الإقليمية، بتداعيات محتملة على المدى البعيد على الأمن القومي المصري، وعلى قضية سد النهضة علـى وجـه التحديد. فبالرغم من تمركز عمليات التمرد في مناطق الخرطوم ودارفور وكردفان وشـرق وشـمال السـودان وأم درمان، وبعدها عن مناطق سد النهضة، إلا أن اتساع نطاق العمليات سيؤدي إلى تهديد قدرة الجيش السـوداني على السـيطرة على الجنوب. فإلى جانب أزمة اللاجئين التي تشـهدها مصر وتدفق أعداد كبيرة من السودانيين إلى البلاد، وبالرغم من قدرة المجتمع على استيعابهم كأشقاء حتى الآن، إلا أن الضـغط على البنية التحتية والمرافق العامة، إلى جانب اللاجئين الآخرين من سـوريا وغيرها، والذين يصل عددهم إلى تسعة ملايين[1]، سيؤدي إلى ارتفاع أسعار مختلف السلع والخدمات على المدى المنظور، كما أن انهيار الدولة في السـودان وما يحمله من اسـتدامة التنافس على السلطة والحرب غير النظامية وأعمال النهب والسـرقة تهدد بوجود الدولة ذاتها، فبعد انفصـال الجنوب فمن المتوقـع أن تتحول السـودان إلى جيوب متناحرة وكنتونات بتدخـلات إقليمية من الجزيرة العربية ومن منطقة السـاحل ومن منطقة القرن الإفريقي، كما أن المليشـيات الإثيوبية كذلك تمثل تهديدًا للسودان وأراضيها الخصبة في منطقة الفشقة وغيرها من الناحية الجنوبية الشرقية للبلاد.

ففـي حـال حدوث تصـاعد الأزمة الإثيوبية المصـرية وفي حال تحول الوضـع إلى العسـكرة، فإن احتمالات تدفق المليشيات الإثيوبية إلى السودان ستكون كبيرة للغاية، وكان ينبغي على الدولة المصرية أن تعلن تدخلها العسـكري منذ اللحظة الأولى لتمرد ميليشـيات الدعم السـريع، إلا أن حسابات مصر الإقليمية وأوضـاعها الاقتصادية واختلاف وجهات النظر الأمنية حيال القضية السودانية مع الإمارات

(1) سكاي نيوز عربية، لحصر التكاليف.. مصر تبدأ تدقيق أعداد «اللاجئين» على أرضها، 9 يناير 2024، على: https://shorturl.at/nES34.

على وجه التحديد أدى إلى شلل يد مصر عن التدخل بما يحتمه عليها إملاءات أمنها القومي، وبالرغم من التدخلات المحدودة التي قامت بها عناصر استخباراتية مصرية في بعض المناطق الشمالية، إلا أن التدخل المصري ودعمها للجيش السودان ظل خجولا للغاية، بسبب الحسابات مع الإمارات من جهة، وكذلك بسبب تخوف الدولة المصرية مما تصفه بالاتجاهات الإسلامية داخل الجيش النظامي السوداني، وهو ما عرقل قدرة الجيش المصري على التدخل الحتمي من أجل عدم تطور عملية انهيار الدولة في السودان.

وفي حالة تطور انهيار الدولة في السودان وتحولها إلى جيوب متناحرة ومتقاتلة وتدخّل مختلف المليشيات، فإن ذلك سيمثل انقطاعًا لمصر عن عمقها في مناطق منابع النيل، وسيؤدي إلى عرقلة الجهود المصرية لتطوير خطط عسكرية لمواجهة التحديات المحتملة الناتجة عن وجود حالة جفاف أو جفاف ممتد، ومن ثم انخفاض واردات المياه من إثيوبيا، وفي تلك الحالة فإن تواجد عمليات عسكرية مصرية في منطقة سد النهضة، والتي ستكون في تلك الحالة محاطة بميليشيات معادية من مختلف الاتجاهات، ستتعرض إلى مخاطر متزايدة، بعكس وجود دولة مستقرة في السودان، وقدرة للجيشين المصري والسوداني على التمركز شمال منطقة السد، وإدارة الجانبين لعمليات سيطرة وقيادة لضمان تدفق المياه من سد النهضة في حالة وجود جفاف أو انخفاض حاد في فيضان النيل.

الأزمة المؤجلة: سد النهضة

تعد قضية سد النهضة واحدة من أهم التحديات الإقليمية للدولة المصرية في السنوات القادمة، فبعد انتهاء الملء الأخير لسد النهضة فإنه في حالة وجود جفاف ممتد فإن الصراع الحقيقي مع إثيوبيا سيبدأ، فبعد ما يقارب عشر سنوات من المفاوضات، لم تتضرر مصر من سد النهضة حتى الآن، فقد كان التفاوض على ملء الخزان في سبع سنوات وليس خمسة كما قررت إثيوبيا في السابق، فإن فشل إثيوبيا في مرات متتالية في ملء الخزان أدى إلى تهدئة الصراع، كما جاء الفيضان في السنوات الماضية مرتفعًا، مما مكّن مصر من ملء بحيرة ناصر الصناعية، وهي الأكبر في العالم، ولم تتعرض مصر إلى أية تداعيات تذكر نتيجة لملء سد النهضة، ولكن التحدي الحقيقي سيبدأ مع وجود حالات جفاف أو جفاف ممتد في هضبة الحبشة. ومع مماطلة إثيوبيا في المفاوضات وعدم قبولها لوجود آلية قانونية لملء وتشغيل الخزان، تظل القضية رهن الانفجار، ومنع إثيوبيا لمصر والسودان في المشاركة في عملية الملء والتشغيل سيعني اندلاع حرب حتمية في حالة منع إثيوبيا لتدفق المياه من مصر وتخزينها خلف السد في حالة وجود جفاف ممتد.

وبالنظر إلى الأوضاع الاقتصادية المصرية وتردي شبكة تحالفاتها الإقليمية، لاسيما بعد احتمالات البدء في تنفيذ مشروع «ممر بايدن» وانحياز دول الخليج إلى الجانب الأمريكي والإسرائيلي من أجل حماية أمنهم القومي، فإن مصر ستجد نفسها وحيدة في تلك الحالة، وسيتوجب عليها القيام بعملية عسكرية ضد السد؛ سواء بضربه مباشرة أو باحتلاله وتمركز قوات خاصة في منطقة السد، كما يمثل التحدي الآخر كذلك عقد اتفاق مع إقليم بني شنقول لشرعنة العمليات العسكرية المصرية، وكل تلك الإجراءات تتطلب شبكة تحالفات قوية ووجود دولة مصرية ذات قدرة على قيادة عملية لها تداعيات إقليمية. ومع ما أسلفنا من تحديات انهيار الدولة في السودان، فإن قيام مصر بأية عمليات عسكرية ستكون منعزلة وتعمل في بيئة معادية، بدون مساندة من الجيش السوداني، وفي ظل وجد ميليشيات مختلفة التوجهات في منطقة جنوب شرق السودان.

وفي حال تزامن الجفاف الممتد وشح المياه مع حالات الفشل الاقتصادي والاجتماعي المتوقع وزيادة التضخم وتآكل مدخرات المصريين وارتفاع الأسعار والناتج عن سياسات السلطة الحالية، فإن حدوث اضطرابات اجتماعية على نطاق واسع في البلاد سوف يرجح كذلك من سيناريو تدخل الجيش لإعادة تصحيح المسار السياسي، وربما يذعن الجيش في تلك الحالة إلى تسليم السلطة إلى مدنيين، كما كانت الحالة بين عامي 2011 و2012، لتهدئة الأوضاع الداخلية والتفرغ للعمليات المتوقعة إزاء سد النهضة، والتي ستتطلب أولاً إعادة اللحمة الاجتماعية وتوحيد الصف الداخلي.

الأثر الإقليمي لحرب غزة

جاء العدوان على غزة ليظهر ضعف مكانة السلطة الحالية على المستوى الإقليمي وعدم قدرتها على إجراء أية عمليات ردع للعدوان على المدنيين، كما ظهر فشلها التام في إجبار الاحتلال على إدخال المساعدات التي وعدت بها سابقًا إلى غزة، وتراجعت شاحنات المساعدات بعدما رفض الكيان الصهيوني إدخالها في بداية العدوان، كما أدى تعاون السلطة الوثيق مع إسرائيل في حصار حماس والتصريح بما يفيد بالموافقة على القضاء على حركة حماس وعلى تهجير الفلسطينيين من أراضيهم إلى انتقادات شعبية واسعة، أدت هي الأخرى إلى تراجع الثقة في الأداء السياسي الخارجي للبلاد، وفي التضامن مع الشعب الفلسطيني، والذي حصل على تعاطف الكثير من الشعوب الأجنبية، كما لم تخرج تصريحات من الخارجية المصرية تتناسب مع حجم المذابح والتطهير العرقي وجرائم الحرب المرتكبة في بقعة من الأرض تعد خط الدفاع الأول عن الأمن القومي المصري أمام خطط التوسع الإسرائيلية.

كمـا أن احتمـالات توسـع رقعـة الحرب لتشـمل كلا من جنوب لبنان والعمق السـوري واسـتهداف القيادات الإيرانية والقيادات الفلسـطينية بالخارج سـوف تؤدي إلى مزيد من الضـغوط على السياسة الخارجية المصـرية، والتي أوقفت وسـاطتها مع الكيان الصـهيوني عقب اغتيال القيادي الفلسـطيني صالح العاروري، بما سيعزز انحسار تأثير ما يسمى بـ «محور الاعتدال» بقيادة مصر والسعودية، وارتفاع أسهم «محور المقاومة» بقيادة إيران، لاسيما مع إطالة أمد الحرب ونطاقها. كما أن حرب السفن التي يقودهـا الحوثيـون في باب المندب برعاية إيرانيـة تزامنًا مع العدوان على غزة، سـيكون لها تأثيراتها العميقة على إيرادات قناة السـويس، بما سـيزيد من الضـغط على الاقتصاد المصري المنهك بالفعل، بما يمكن أن يزيد من احتمالات حدوث توترات سياسية واجتماعية.

كما أن تداعيات حرب غزة يمكن أن تهدد بتوسـيع رقعة الصـراع، لاسـيما مع النوايا الإسـرائيلية المعلنة بإرسـال لاجئي غزة إلى مصـر، وكذلك احتمالات وقوع مناوشـات بين الجانبين كما حدث في حالة قصـف دبابة إسـرائيلية لأحد الأبراج الحدودية المصـرية، بما يمكن أن يؤدي إلى تغير في توجه مصـر وتحالفاتها الإقليمية والدولية، مع زيادة اعتماد القاهرة على واردات السـلاح الروسـية والتعاون الوثيق بين الجانبين على بناء أربع مفاعلات نووية في الضبعة، ووفقاً لوثيقة استخباراتية أمريكية سرية للغاية تم تسـريبها عبر تطبيق Discord، كانت مصـر تخطط سراً في فبراير 2023 لتصنيع 40 ألف صاروخ لروسيا لدعمها في حرب أوكرانيا[1].

كمـا يخشـى العديـد من المصـريين أن تغادر أعداد كبيرة من الفلسـطينيين غزة ويبقون في شـبه جزيرة سـيناء، حيث تشـير بعض التقارير إلى أن رئيس الوزراء الإسـرائيلي بنيامين نتنياهو قد يحاول اسـتخدام تخفيف عبء الديون لإغراء مصر بقبول إعادة التوطين هذه. وقد رفض السيسي ذلك علنًا، معتبرًا أنه سـيعرض الأمن والسـيادة المصرية للخطر من خلال احتمال تحويل شبه الجزيرة إلى نقطة انطلاق للهجمات الفلسـطينية ضـد إسـرائيل، مما يدعو إلى الانتقام المتبادل. وربما يخشى السيسي من أن يؤدي مثل هذا الوضع إلى زيادة تورط مصر في الصراع، في حين يشير آخرون إلى أنه قد يؤدي حتى إلى قيام إسـرائيل بتحدي سـيطرة مصـر الإقليمية على سـيناء، التي احتلتها إسرائيل في الفترة من 1967 إلى 1982. وفي تعليقه على مثل هذا السيناريو، قال السيسي إن الشعب المصري «سيخرج ويحتج بالملايين... إذا طُلب منه القيام بذلك».[2]

(1)IISS. Egypt's economic crisis and uneasy position in the Middle East. November 2023 Volume 29 Comment 37. on https://shorturl.at/agh23.
(2)Ibid.

ولكـن علـى أرض الواقع، وبعد وقت قصـير من تجمـع المتظاهرين في ميـدان التحرير في أواخر أكتوبر الماضـي للاحتجاج على قضـية غزة، بدأوا يرددون «عيش، حرية، عدالة اجتماعية»، وهو شعار ثورة 2011 التي أطاحت بمبارك. ولم تتم معالجة هذه القضـايا الاقتصـادية والسياسـية والاجتماعية الحاسمة بشكل حاسم حتى الآن، ولم ينس المصريون مطالبهم منذ 12 عامًا. لكن الكثير ممن عايشوا ثـورة 2011 وانقـلاب 2013 وتداعياتهمـا، ربما يخشـون المزيد من الاضـطرابات المرتبطة بالعمل الثـوري أو التغييـر الجذري[1]. ومن ثم فإن العدوان على غزة قد أعاد القضـية الفلسـطينية مرة ثانية إلى الواجهة بعد أن كانت قد تراجعت بسبب الثورات العربية، وباتت هي محور التحالفات والصراعات الإقليميـة ومنطقـة تلاقي كل من إيران وسـوريا وحـزب الله والحوثيين من جهة، وإسـرائيل والولايات المتحدة وحلفائها من جهة أخرى، وتطورات الحرب في غزة ستشكل خريطة التحالفات الإقليمية ربما لعقود قادمة.

(1)Ibid.

خاتمة:

تعرضـت الدولة المصـرية في العقود الأخيرة إلى حالة من التراجع في كافة المجالات السياسـية والاقتصـادية والاجتماعيـة والثقافية، فبعد أن كانت محور السياسـات العربية باتت اليوم على هامش خريطـة التحالفـات الإقليمية، وكذلك تحولت من دولة فاعلة وقائدة وصـانعة القـرارات الإقليمية إلى دولة عبء وعلى هامش صـناعة القرار السياسـي، كما أدى عدم مواكبة السـلطة المتعاقبة للتطورات والتحديث الاقتصـادي والتقني إلى أن أصبحت أصـولها وموقعها الجغرافي إلى مطمع للقوى الناشئة، فيما تحولت موازين القوة من المعايير الجيوسياسية، مثل المساحة والسكان وحجم الجيش إلى معايير تقنية، تعتمد على الحروب الخاطفة والحروب بالوكالة وتجييش المليشيات والحروب عالية التقنية مثل استخدام الطائرات المسيرة وأدوات التجسس والاستطلاع.

ويبدو أن عام 2024 سـيكون حاسـمًا فيما يتعلق بعدة ملفات هامة، على رأسـها الملف الاقتصادي وقدرة الدولة على سداد أقساط ديونها وتلبية الاحتياجات المعيشية وتحدي سعر الصرف المرن للجنيه وتبعاته الاقتصـادية المتمثلة في ارتفاع الأسعار والتضخم والتحول في مستوى معيشة المواطنين. كما أن تحديات حرب غزة سـتكون كذلك حاسـمة فيما يتعلق بتشـكل التحالفات الإقليمية، في ظل صـعود أسـهم محور المقاومة في مقابل محور «ممر بايدن»، والذي سـيعمل على تشـكيل التحالفات الإقليمية بناء على المصالح الجيواستراتيجية لحلفاء أمريكا في الخليج، وعلى رأسها السعودية والإمارات، حيث سـيعمل ذلك الممر على تهميش قناة السـويس وتشـكيل نـواة لنظام إقليمي جديد سـيكون بديلاً عن النظام الإقليمي العربي، وهذا النظام سيتشكل من دول الخليج وإسرائيل برعاية أمريكية، فيما ستكون الاستثمارات في مجالات الطاقة الجديدة والمتجددة والهيدروجين الأخضر هي محور تلك التحالفات، لتصـدير الطاقة إلى أوروبا، ونقل البضـائع والسـلع من آسـيا إلى أوروبا عبر ذلك الممر، الذي سيتوج بمدينة «نيوم» السـعودية، التي ستضـخ فيها المملكة نصـف تريليون دولار كاسـتثمارات، سـتكون على مرمى حجر من الكيان الصـهيوني، بما يؤكد على أن ذلك المحور سيتشـكل برعاية أمريكية وضـمانة بتحقيق تحالفات طويلة الأمد بين الجانبين.

وفي حالة تشغيل ممر بايدن، فإن أكثر المتضررين ستكون الدولة المصرية التي ستهمش فيها قناة السويس كأحد أهم مصادر العملة الأجنبية، بما سيمثل مزيدًا من الضغط على قدرة مصر على مواكبة

التحديات الناتجة عن سـوء إدارة الاقتصـاد في العقد الأخير والتوسـع في الاسـتدانة بما أدى إلى بيع الأصول وتحكم الدائنين في السياسات المالية والنقدية للبلاد، والضغط من أجل تحرير سعر الصرف وإخراج الجيش من المنافسـة الاقتصادية، وكلها شـروط أملاها صندوق النقد من أجل الاستمرار في ضـخ أموال الاسـتدانة للخزانة المصـرية، برعاية من دول الخليج. كما أن التطورات الإقليمية الأخرى لا تصـب كذلك في صـالح الأمن القومي المصـري، مثل الأوضـاع في السـودان التي في طور التفاقم والتدهور ولا توجد حلول في الأفق القريب، بتدخلات الإمارات كذلك على عكس مصالح الأمن القومي المصري، كما أن الوضع في أزمة سد النهضة وإن كان مجمدًا حتى الآن بعد الملء الأخير، إلا أن الوضع مرشح للانفجار في حالة حدوث حالة جفاف ممتدة، وهنا لن تجد الدولة المصرية مناص من الدخول في مواجهة عسكرية مع إثيوبيا، في ظل بيئة إقليمية غير مواتية، وأوضاع اقتصادية غير مسبوقة.

المراجع

1. International Crisis Group، **Egypt in the Balance?** 31 May 2023، on: https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/north-africa/egypt/eygpt-in-the-balance.

2. ماجد مندور، مؤسسة كارنيجي، **انهيار الموازنة: معالجة أزمة الديون في مصر**، 21 سبتمبر 2023، على: https://carnegieendowment.org/sada/90582.

3. إندبندنت عربية، **كيف تواجه مصر التحديات الاقتصادية في 2024؟**، 27 ديسمبر 2023، على الرابط التالي: https://shorturl.at/cyzT6

4. الشرق الأوسط، تراجع عجز حساب المعاملات الجارية المصري 61 % في 9 أشهر، 25 يوليو 2023، على: https://shorturl.at/nrU13.

5. Robert Springborg، Project on Middle East Democracy، Snapshot – Follow the Money to the Truth about Al-Sisi's Egypt، January 7، 2022، on: https://shorturl.at/fmFTX.

6. نون بوست، **الاقتصاد المصري.. سياسات خاطئة وعناد سلطوي**، 9 يناير 2024، على: https://www.noonpost.com/170795/.

7. سكاي نيوز عربية، لحصر التكاليف.. مصر تبدأ تدقيق أعداد «اللاجئين» على أرضها، 9 يناير 2024، على: https://shorturl.at/nES34.

IISS، Egypt's economic crisis and uneasy position in the Middle East، November 2023 Volume 29 Comment 37، on https://shorturl.at/agh23.

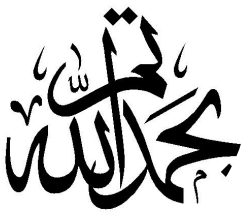
تم بحمد الله

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

من برامج جمعية
مجموعة التفكير الاستراتيجي

برنامج الدراسات العليا

(الإدارة الاستراتيجية والتفكير والتخطيط الاستراتيجي)
(دبلوم - ماجستير - دكتوراه - زمالة)

المناهج العلمية:

1) التحليل الاستراتيجي
2) الجيوبوليتيك
3) الجغرافية السياسة
4) مدخل لعلم الاستراتيجية
5) التفكير والتخطيط الاستراتيجي القومي
6) دراسات متقدمة في التفكير والتخطيط الاستراتيجي القومي
7) التفكير الاستراتيجي
8) الإدارة الاستراتيجية للبيئة
9) دراسات أمنية متقدمة
10) الإدارة الاستراتيجية القومية
11) صناعة القرار
12) مدخل إلى الدراسات المستقبلية
13) الدراسات الاستراتيجية الإسلامية
14) مناهج البحث العلمي
15) الاستراتيجية والسياسة الدولية

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

من برامج جمعية
مجموعة التفكير الاستراتيجي

هيئة التدريس:

- الأستاذ الدكتور / محمد حسين أبو صالح

أستاذ التخطيط الاستراتيجي القومي (السودان)

- الأستاذ الدكتور / وليد عبد الحي

أستاذ الدراسات المستقبلية في جامعة اليرموك / الأردن

- الدكتور / مصطفى شاهين

أستاذ الاقتصاد بكلية أوكلاند الأمريكية (الولايات المتحدة الأمريكية)

- الأستاذ الدكتور / عبد الستار رجب

أستاذ علم الاجتماع السياسي بجامعة قرطاج (تونس)

- الدكتور / أسامة عيدروس

أستاذ مشارك بجامعة أم درمان قسم العلوم السياسية (السودان)

- الدكتور / محمد نعمة الله

أستاذ التفكير الاستراتيجي بأكاديمية نميري العسكرية (السودان)

- الدكتور / جمال نصار

أستاذ الفلسفة والمذاهب الفكرية في جامعة إسطنبول صباح الدين زعيم (تركيا)

- الدكتور / داود بابكر

أستاذ في معهد البحوث والدراسات الاستراتيجية بجامعة أم درمان (السودان)

الشراكات والاعتمادات:

İBN HALDUN ÜNİVERSİTESİ

جامعة ابن خلدون

اسطنبول/تركيا

İZ Sabahattin Zaim Üniversitesi

جامعة صباح الدين زعيم

اسطنبول / تركيا

NECMETTİN ERBAKAN ÜNİVERSİTESİ

جامعة نجم الدين اربكان

قونيا / تركيا

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

من منصات
جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي

نادي الشباب «للتفكير الاستراتيجي»

* **من نحن:**

- مجموعة شبابية رائدة في مجال التفكير والتخطيط والادارة الاستراتيجية ودراسات المستقبل بالمنطقة.

* **الاهداف:**

- توجيه جيل الشباب للدراسات والتخصصات في التفكير والتخطيط الاستراتيجي ودراسات المستقبل.
- تمكين الشباب من امتلاك ادوات ومهارات التفكير والتخطيط والادارة الاستراتيجية في مختلف التخصصات وإكسابهم الخبرات العملية في ذلك.
- المساعدة على اخراج وتطوير مجموعة من المشاريع الشبابية والتنموية في الإطار الاستراتيجي.
- إيجاد فرص وتوظيف لاستثمار مخرجات البرامج والمشاريع الشبابية في تطوير المجتمعات
- المساهمة في تطوير أبحاث ومناهج الدراسات الاستراتيجية ودراسات المستقبل.

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

من منصات
جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي

* خدمات النادي:

- تقديم الاستشارات للشباب في مجالات التخصصات المختلفة وتطوير الذات وتنمية الإبداع والتفكير وتطوير المشاريع والابتكارات.
- توفير فرص استثمار الشراكة الإبداعية الإنتاجية بين الشباب الباحثين والمبدعين والمبتكرين وبين سوق العمل والشركات.
- إتاحة الفرصة للشباب للالتحاق في دورات الوعي الاستراتيجي والبرنامج السنوي لها.
- مساعدة الشباب الباحثين والدارسين للحصول على خدمة مجانية أو خصومات للكتب والمراجع من الجهات والناشرين.
- تسهيل تسجيل الشباب في مجال الدراسات الجامعية والدراسات العليا خصوصاً في مجالات التفكير والتخطيط الاستراتيجي.
- تقديم منح كاملة أو منح جزئية للدراسات العليا في مجال التفكير والتخطيط الاستراتيجي ودراسات المستقبل وفق الشروط والضوابط التي تضعها جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي.
- مساعدة الشباب الباحثين في نشر بحوثهم في المجلات المحكمة.
- الاستفاده من قاعدة بيانات جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي.
- توثيق التعاون بين الباحثين الشباب والمراكز الأعضاء في الجمعية للتعاون البحثي.

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

من إصدارات
جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي

مراكز الأبحاث في الشرق الأوسط

العالم وجائحة كورونا «السيناريو المتوقع للعالم العربي»

ندوة تطوير مراكز التفكير الاستراتيجي .... 11 ديسمبر 2015 اسطنبول

الأطراف الفاعلة .. الحالة الجيواستراتيجية في المنطقة (تقدير موقف)

تحليل حركة المتغيرات ... الأزمات : (العراقية - السورية - اليمنية - الليبية - المصرية)

الأزمات بين السعودية وإيران .. مآلات وسيناريوهات

مستقبل المنطقة في ظل مرور مائة عام على اتفاقية «سايكس بيكو»

مستقبل المنطقة من منظور السياسيين ومراكز البحث والتفكير الاستراتيجي

تحليل حركة المتغيرات (التوصيف والتحليل والتوقعات)

المستجدات السياسية والاستراتيجية على المنطقة وتأثيراتها

على الوضع الجيواستراتيجي في المنطقة

ما بعد الانقلاب العسكري الفاشل في تركيا... التحديات والسيناريوهات

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

من إصدارات
جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي

التقرير الاستراتيجي لعام 2018

التقرير الاستراتيجي لعام 2017

التقرير الاستراتيجي لعام 2019

التقرير الاستراتيجي لعام 2020

التقرير الاستراتيجي لعام 2022

التقرير الاستراتيجي لعام 2021